

تعليم المرأة في السودان (التحديات والفرص)

كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهري

د. سهير أحمد صلاح

المستخلص:

تتحدث الورقة عن النهوض بتعليم المرأة في السودان، تنبع أهمية الدراسة من أهمية تعليم النساء في السودان لما له أثر عظيم علي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تهدف الورقة لدراسة وتحليل كيفية النهوض بتعليم النساء في السودان، تتناول الورقة تاريخ تعليم المرأة في السودان الذي يبدأ من قبل الميلاد إذ كانت المرأة ملكة وحاكمة، ثم يتناول التاريخ القريب حيث ارتبط تعليم النساء بالخلو وتعليم القرآن. ثم ركزت الورقة علي الوضع الحالي من حيث الأطر التشريعية والاعلانات الرسمية مع دراسة السياق المجتمعي للمرأة (الزواج الطلاق والعمل والاعالة) والذي له تأثير كبير في مسيرة تعليمها. تتناول الورقة بالدراسة والتحليل مشكلات تعليم المرأة والتي تتمثل في التسرب والرسوب والغياب وتقترح كيفية معالجتها. عملت الورقة على دراسة وتحديد الجهات المشاركة في تعليم المرأة منها الجهات الحكومية كركيزة أساسية ومنظمات المجتمع المدني كفاعل مساعد في سد الفجوات. وأخيرا عملت الورقة علي شرح الخطط المستقبلية لتعليم النساء في السودان وحددت عناصر القوة والضعف في تعليم المرأة في السودان وقدمت مقترحات للحلول. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لدراسة تاريخ تعليم النساء في السودان والمنهج التحليلي والوصفي والاحصائي في وصف أوضاع النساء في الفترات المختلفة وتحليل بيانات التقارير الرسمية. أهم نتائج الدراسة هي أن الدولة السودانية تفرد اهتماماً خاصاً بتعليم البنات علي أعلي المستويات، هنالك اهتمام كبير من المؤسسات التشريعية والتنفيذية بتعليم البنات في السودان، زيادة وعي المجتمع السوداني بأهمية تعليم البنات جعلهم يتنافسون لالتحاق البنات بالتعليم. وقد خرجت الورقة بالتوصيات الآتية: الالتزام بالخطط والاستراتيجيات الموضوعية وتحديثها كل فترة لمواكبة المتغيرات، الاستفادة من ثورة الاتصالات في التعليم وكذلك تشجيع المجتمع المدني المحلي والدولي لزيادة المساهمة في حل مشكلات تعليم الفتيات بصورة خاصة زيادة تنوع التعليم في المجالات التي يحتاجها سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: تعليم المرأة، السودان، نهضة التعليم، التحديات، الفرص

Women education in Sudan (Challenges and opportunities)

Dr. Suhair Ahmed Salah

Abstracte:

The paper deals with the advancement of women's education in Sudan. The importance of the study stops from the importance of women's education in Sudan, as it has a great impact on social, economic and political life. The paper aims to study and analyze how to promote women's education in Sudan. The paper deals with the history of women's education in Sudan, which begins before the birth of Christ, when women were queens and rulers. It then deals with recent history, when women's education was linked to traditional schools that teach Qur'an. The paper then focused on the current situation in terms of legislative frameworks and official polices, with a study of the societal context of women (marriage, divorce, work and support), which has a significant impact on their educational path. The paper studies and analyzes the problems of women's education, which are represented by dropout, failure and absence, and suggests how to address them. Finally, the paper explained the future plans for women's education in Sudan, identified the strengths and weaknesses of women's education in Sudan, and presented proposals for solutions. The study adopted the historical method to study the history of women's education in Sudan, and the analytical descriptive and statistical method to describe the situations of women in Sudan and analyze official reports data. The most important results of the study are that the Sudanese state pays special attention to girls' education at the highest levels. There is great interest from legislative and executive institutions in girls' education in Sudan. The increased awareness of Sudanese society of the importance of girls' education has made them participate to enroll girls in education. The paper came out with the following recommendations: Commitment to the plans and strategies, updating them periodically, benefiting from the communications revolution in education, as well as encouraging local and international civil society to increase their contribution to solving the problems of girls' education in particular, and increasing the diversity of education in the fields needed by the labor market.

Keywords: Woman's education ,Sudan ,Renaissance of Education ,Challenges, Opportunities

أولاً: نبذة تاريخية عن تعليم المرأة في السودان:

الحمد لله الذي خلق الزوجين الذكر والانثى، له الحمد الأوفى والثناء الأسمى والصلاة والسلام على معلم البشرية القائل « خيركم خيركم لأهله» والقائل«أطلبوا العلم ولو في الصين» » وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»، ويقول تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)، تأكيداً على مكانة العلم والعلماء ولا ريب في ذلك فنحن أمة «إقرأ»، التي كانت أول ما نزل به الوحي للإنسانية.

تعليم المرأة السودانية هو المفتاح لنهضتها وحركتها في الحياة العامة، والتعليم حق إنساني شامل وضمن ومكمل لجميع الحقوق الإنسانية التي تهيئ لرقى الإنسان ونماء مجتمعه، وتطويره من مدخل التنمية الانسانية التي تسعى بأن يكون الإنسان عماد التنمية، والمرأة شريك أصيل في مسيرة النهضة والرقى للمجتمع. إن المرأة السودانية صاحبة تاريخ مجيد وإرث تليد في العطاء الثر لوطنها، ونذكر الدور الذي قامت به نساء مملكة مروى (350-900 ق م) ومساهمتهن في بناء وتطور الحضارة السودانية في ذلك الوقت، وعندها ندرك كيف أن المرأة السودانية تفردت بالتأثير الإيجابي في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية، أما الكنداكات⁽¹⁾، والملكات شنكة خيتود وأماني شختو وأماني تيري، فدورهن السياسي في استقرار البلاد وتأمين أركانها يبدو في المعابد والقصور والمشاهد المصورة في الآثار والوثائق والنقوش المنحوتة، والكتابة القديمة، هذا يعكس واقع المرأة السودانية في تلك الفترة التي كانت فيها المرأة تؤاد في العصر الجاهلي. إن دراسة تعليم المرأة في السودان يحتم الرجوع الى العصور القديمة خاصة مملكة نبتة (1450-1504 ق م) والتي كانت تحتل فيها المرأة مكانة مرموقة لابد أن تسندها ثقافة عالية وبالتالي قدر ولو محدود من التعليم أياً كانت أساليبه. (الشفاء 2012: 36-11)

بدأ تعليم البنات في السودان متزامناً مع تعليم الأولاد منذ أقدم مراحل تعليم ديني بمؤسسة الخلوة⁽²⁾، حيث التحقت البنات بالخلوى وافتتحت بعض النساء خلاويهن التي اشتهرت مثل خلوة فاطمة بت جابر، والكتاتيب الدينية بمدينة سواكن. وارتبط التعليم الديني للمرأة بحركة التصوف منذ عهد السلطنة الزرقاء(1821-1505م)، وفترة الثورة المهديّة، فخلال فترة الثورة المهديّة تواصلت مسيرة التعليم الديني للمرأة ومارست مهنة التدريس والتعليم الديني في الخلوى وبرزت فاطمة بت جابر كرائدة في هذا المجال وقد كانت نظيرة لأخوانها في العلم والتدين. وفي عهد الفونج وفي حقبة الممالك الإسلامية في سنار وتقلي، والعباسية، والمسبغات، في دارفور وكردفان. وكانت المرأة السودانية تتمتع بمركز مرموق عند القبائل التي أخذت بنظام الأمومة والخبولة مثل قبائل البجة والعبادة والبشاريين والنوبة وبعض قبائل دارفور وكردفان. وهياً هذا النظام رسوخ مكانة المرأة العالية. أما خلال حقبة الاستعمار البريطاني فقد ربط المستعمر التعليم بالتبشير الكنسي، الأمر الذي جعل المجتمع يحجم عن قبول التعليم النظامي للبنات، مما جعل المجتمع يبادر لتأسيس التعليم الأهلي فكانت مدرسة رفاعة أول مدرسة لتعليم البنات بمجهود المرحوم بابكر بدري 1907م، وبعدها انتظمت مسيرة التعليم النظامي للبنات في المدن الكبرى، أمدرمان،

مدني والأبيض وغيرها. كما إرتبطت الحركة النسائية المعاصرة في السودان بقضية تعليم المرأة فقد شاركت بجهود قوية في تحقيق استقلال البلاد، وبعد مرحلة التحرر من الاستعمار ومضى قطار التعليم للمرأة السودانية قدماً، فكان التعليم من أهم أولويات التنظيمات النسوية ولايزال، ويهدف الى تطوير أوضاع المرأة لتأهيلها للمشاركة في الحياة العامة بكل شعابها.

ثانياً: الوضع الحالي لتعليم المرأة: الأطر التشريعية:

أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالمرأة تمثل هذا الإهتمام في أفراد موجهات في كافة الوثائق الأساسية بالدولة من دستور، مراسيم جمهورية وخطط استراتيجية على الحق المتساوي للمرأة بل استصحت كثير من الوثائق تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة لإحداث التوازن المطلوب في المجالات المختلفة من تعليم وتوظيف ومشاركة سياسية، فقد جاء في الدستور الانتقالي 2005 في المادة 44 1- في مادة تنص « التعليم حق لكل مواطن وعلى الدولة أن تكفر الحصول عليه دون تمييز على أساس الدين أو العنصر أو العرق أو النوع أو الإعاقة. 2. التعليم على مستوى الأساس الزامي وعلى الدولة توفيره مجاناً». وجاء في الفصل الثامن من الدستور، المادة 1-13 (أ) « ترقى الدولة التعليم على كافة مستوياته في جميع أنحاء السودان وتكفل مجانية التعليم وإلزاميته في مرحلة الأساس وبرامج محو الأمية. (ب) يحق لأي فرد أو جماعة إنشاء ورعاية المدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية الأخرى في المستويات والشروط التي يحددها القانون. 2- تعبئ الدولة الموارد والطاقات العامة والخاصة والشعبية من أجل التعليم وتطوير البحث العلمي وخاصة البحث من أجل التنمية. وبناء على هذا النص فقد تضمنت الخطة الإستراتيجية ربع القرنية 2007 - 2031 م على برامج ترقى بالمرأة وحقوقها التي نص عليها الدستور ومن ضمن هذه الحقوق الحق في التعليم، واستناداً لهذه الإستراتيجية فقد وضعت الدولة موجهات الخطة الخمسية القومية 2012—2016م، وعلى ضوء هذه الموجهات وُصِّعت الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم 2012—2016م. احتوت الخطة الخمسية (2012 2016-م) على اختصاصات إدارة تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم كما احتوت على المرجعيات التي اعتمدت عليها سواء أن كانت محلية أو دولية، بما يتماشى مع رؤية التربية السودانية، وقد جاءت الرسالة لمواجهة التحديات التي تم استخلاصها من تقييم تنفيذ أنشطة استراتيجية تعليم البنات 2009—2011 وتحليل وتقييم الوضع الراهن، كما تضمنت الخطة كافة توصيات المؤتمرات القومية السابقة لتعليم البنات.

تعتبر السياسة القومية لتمكين المرأة (مارس 2007م) واحدة من المرجعيات الوطنية والتي تستند على الدستور والاستراتيجية ربع القرنية 2007-2031م. ففي السياسة القومية لتمكين المرأة في محور التعليم، والتي نصت على تحديات التعليم المتمثلة في زيادة نسبة الأمية وزيادة التسرب التعليمي وسعة الفجوة التعليمية خاصة في المناطق الريفية وتدني المستوى المهاري والتقني لعناصر عملية التعليم. وقد تمت ترجمة هذه التحديات الى أهداف وبرامج يتم تحقيقها عبر عدد من الوسائل أولها ربط التنشئة بنظم التعليم والإصلاح، وإدخال الخدمة الإجتماعية في المدارس ومن

بعد وسط الأسر. تصحيح المسار وإزالة كافة العوامل المعيقة لانتظام النساء والفتيات لنيل تعليم جيد، ويتطلب هذا زيادة الانفاق في التعليم العام ووضع تشريعات لانفاذ مجانية التعليم وتطوير التعليم الفني ومعالجة فجوة التعليم التقني للبنات، ولا يقل أهمية عن ذلك ربط محو الأمية الأجدية بالوظيفية الأجدية والرقمية وتعميم التجارب الرائدة مع العناية بتطوير نظم المعلومات لمتابعة المؤشرات وهذا يتطلب تكثيف برامج التدريب والتأهيل للمعلمات والخريجات.

الإعلانات الرسمية وحقوق المرأة :

تلتزم حكومة السودان بالمواثيق والاتفاقات الدولية التي تعزز فرص تعليم المرأة منها الإلتزام العالمي - التعليم للجميع جومتين 1990م، إتفاقية حقوق الطفل 1989م، إعلان ومنهاج عمل بكين 1995م، أهداف منندي داكار- التعليم للجميع 2000م، الأهداف التنموية للألفية الثالثة 2000 م، مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات 2000م، مقررات المؤتمرات الإقليمية والدولية للتعليم - تعليم البنات.

وتنفيذا لسياسات الدولة الرامية لدعم تعليم البنات فقد رأت وزارة التربية والتعليم العام أفراد إدارة خاصة لتعليم البنات. تقوم على رؤية واضحة، وتهدف لتحقيق رسالة محددة، ولها مهام واختصاصات تركز على هذه الرؤية والرسالة.

الرؤية: بنت آمنه ومطمئنة لها الحق في تعليم مجاني وذو جودة عالية لتمكين الفتاة ولغرس القيم الإيجابية العالية بحلول 2015م.

الرسالة: التمكين الثقافي والإجتماعي والإقتصادي للبنات من خلال التعليم للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية للنهوض بالمجتمع والوصول إلى الرفاهية. (وزارة التربية والتعليم، إدارة تعليم البنات)

السياق المجتمعي للمرأة (العمل، الزواج، الطلاق، الإعالة):

إنطلاقاً من موروثنا الديني بأن الانسان - المرأة والرجل- مناط التكريم والاستخلاف والتكليف، وما تحثنا عليه الشرائع من تكريم للمرأة وتقدير لدورها، وإدراكاً بأن أي جهد جهد تنموي تتخلف عنه المرأة هو جهد منقوص وغير قابل للإستدامة. لهذا نجد أن أمر إعلاء مكانة المرأة وتقدير إمكاناتها وجد إهتماماً في استراتيجيات وخطط الدولة، وقد شهدت مسيرة ترقية أوضاع المرأة جهوداً مكثفة ومتابعة مستمرة لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط وتنزيلها في شكل برامج ومشروعات أفضت الى تصاعد دور المرأة الانتاجي والانجابي والمجتمعي. وفي هذا الإطار أولت الدولة إهتماماً كبيراً بالمرأة والأرتقاء بأوضاعها تقديراً لدورها الرئيسي والهام كشريك اصيل وفاعل في بناء المجتمع ووضونه والحفاظ على تقدمه ومماسكة الإجتماعي.

المرأة والعمل: شاركت المرأة السودانية منذ عهد بعيد في الانتاج الزراعي والحيواني والحرفي، فضلاً عن الشريحة الواسعة من النساء العاملات في القطاع غير المنتظم، وتشكل مشاركة النساء في القطاع الزراعي نسبة عالية إذ تبلغ 78.8 % مقارنة بحوالي 70 % من الذكور ويتركز نشاط المرأة في الريف حيث تؤدي دورها في النشاط الانتاجي باشكاله المتعددة، الأمر

الذي أدى الى التدخل بالسياسيات والبرامج التي تعين المرأة الريفية وتيسر لها الحصول على الأموال والائتمان والتدريب والاستفادة من برنامج النهضة الزراعية خاصة وأن النسبة المخصصة لتمويل القطاع الريفي تبلغ 70 %.

للمرأة في السودان فرص متكافئة في العمل مع الرجل وينطبق قانون المساواة في الإيجور على كل من الرجل والمرأة طالما تؤدي نفس المسؤوليات. وعلى صعيد العمل المنظم فقد دخلت المرأة السودانية مجالات العمل في مرافق الدولة منذ الستينات حيث إزداد الوعي وسط النساء بالدور الذي يجب أن يلعبه، وتوالى بعد ذلك دخول المرأة الى الوظائف الكتابية والحسابية والمهنية المختلفة، وإزداد دخول النساء الى المرافق الحكومية حتى فاقت أعداد النساء أعداد الرجال في بعض المرافق، وساعدها في ذلك التشريعات الإدارية التي تلي المرأة وعدم وجود تمييز بينها وزميلها في العمل. وفي دراسة ميدانية حول بيئة المشاركة النسوية، تشير إحصاءات ديوان شئون الخدمة أن النساء في الخدمة المدنية بلغن 56.4 % من جملة العاملين مقارنة بعدد الرجال 43.6 % فأصبح عدد العاملات أكثر من العاملين في الخدمة المدنية. ويواكب هذه الزيادة زيادة في التوعية للنساء. وكذلك هنالك زيادة في الاستيعاب من مداخل الخدمة إذ ترتفع نسبة النساء بينهم، ويتناسب هذا مع التوسع في التعليم العالي وارتفاع عدد الخريجات مقارنة بالخريجين، كما أن سياسة الدولة تعمل على تشجيع النساء على العمل فكانت قوانين العمل ملبية ومراعية لدور المرأة المتكامل كأم وزوجة وعاملة. ونتيجة لذلك فقد تضاعف عدد النساء في الدرجات العليا من الأولى الخاصة حتى الثانية أربعة أضعاف حيث كان العدد في العا 1994م واحد وخمسين امرأة أصبحت في العام 2010م مأتين وستة عشر امرأة. (رجاء: يناير 2013: 27) ولجبت المرأة السودانية ساحة العمل في ساحة القضاء منذ العام 1965م وفي العام 1970م عُيِّنت أول قاضية شرعية، وتشير وثائق السلطة القضائية الى وجود 99 قاضية منهن (5) في المحكمة العليا و2 في المحكمة الدستورية و284 مستشارة قانونية، وفي السلك الدبلوماسي يفوق عددهن 40 منهن عشرة سفيرات. وعلى صعيد المشاركة السياسية تبلغ عدد النساء بالبرلمان 28 % والمعروف أن المرأة دخلت البرلمان في 1964م. وتولت من منصب مستشار لرئيس الجمهورية، والوزير والمعتمد والوالي ونائب الوالي، ونائب رئيس البرلمان، ورئيس لحزب سياسي، وتتولى المرأة وزير التربية والتعليم ووزير والتعليم العالي والبحث العلمي. ويبلغ عدد البرلمانيات في الهيئات التشريعية الولائية في جميع أنحاء السودان 300 برلمانية وهو أكبر عدد في تاريخ السودان. (رجاء: يناير 2013)

المرأة والزواج/ الطلاق، الإعالة:

ولتناول السياق المجتمعي للمرأة فيما يتعلق بقضايا الطلاق والإعالة تبرز أهم النتائج والتوصيات لأحدث دراسة ميدانية حول بيئة الشراكة النسوية (1012-1990م)، والتي صدرت في العام 2013م. غطت الدراسة تسع ولايات، ثلثي العينة من المتزوجات 71 % وهي قريبة من نسبة المتزوجات حسب التعداد السكاني الخامس 2008م، وغير المتزوجات 17 %، والمطلقات 4.3 %، والارامل 7.6 % . وربطاً لهذا المحور بالحالة التعليمية للعينة نجد أن 14.3 % من العينة من

الأميات، و8.1% تلقوا تعليمهن بالخلوة فقط، و23.9% درسوا في مرحل التعليم ما قبل الثانوي، و25.3% درسوا حتى المراحل الثانوية، و25.8% تلقوا تعليماً جامعياً، و2.5% واصلن تعليمهن في الدراسات العليا. (رجاء: يناير 2013م: 31-38)

أشارت الدراسة الى أن الأسرة هي الأكثر تأثيراً على الخيارات الإجتماعية للنساء، فقد أجابت 37% من العينة أن الأسرة أكثر تأثيراً على خياراتهن. أما مصادر العون الإجتماعي فقد لاحظت الدراسة ضآلة دور الزوج في حل مشكلات النساء إذ لا يتعدى 0.5% مقارنة مع الأقارب والأصدقاء وعلماء الدين.

توصلت الدراسة (رجاء: يناير 2013) الى أن 71% من العينة تؤكد أن الأهل هم من تلجأ اليهم لحل مشكلاتهن. أما اقتصادياً فقد أفادت 71.7% من العينة أنه ليس لديهم دخل مالي منتظم، ونحو 28.3% لديهم دخل مالي منتظم. أما إعالة الأسرة فقد كانت نتائج الدراسة أن 49.1% من العينة يقوم الزوج بإعالة الأسرة. وأشارت نتائج الدراسة الى أن نسبة مقدرة من نسبة المتزوجات التي تبلغ 71% نحو 22% منهن لايعولهن أزواجهن بصورة كاملة، وأن نسبة 10.2% من هذه العينة لا يشتركن مع الأزواج في إعالة الأسرة، ويسهم الوالدان بنسبة 15.2% في إعالة الأسرة.

أما بالنسبة لقبول المجتمع لعمل المرأة فقد أجابت 90% من العينة بأن المجتمع يقبل عمل المرأة، و75.9% منهن أجبن بأنه يقبل، و14% أجبن إجابة متحفظة توحى بأنه يقبل ولكن بتردد، و10% قطعن بأن المجتمع لايقبل عمل المرأة. أما بالنسبة لقبول الأسرة لعمل المجتمع فقد تلاحظ نوعاً من الثبات النسبي في القبول العام. وتشير نتائج الدراسة أن الأسرة تقبل عمل المرأة وتشجعه بنسبة 79.3%. أما سبب القبول لعمل المرأة فمعظم النساء 43.6% يعتقدن أن المجتمع والأسرة يقبل عمل المرأة لانها تساعدهم مادياً، بينما 29.8% يعزبن القبول بسبب قناعة عميقة بأنه حق من حقوق المرأة، و22.9% يعتقدن أن السبب يرجع للفائدة التي تعود الى على المجتمع من عمل المرأة.

المحصلة النهائية للدراسة تشير الى أن نصف المجتمع على الأقل على قناعة تامة بعمل المرأة، والنصف الآخر متأرجح بين القبول والتردد والرفض. أما عن التأثير السلبي لعمل المرأة وعلى واجباتها الاسرية، فأكثر من نصف النساء المستجيبات 51.3% من العينة يعتقدن بصورة جازمة أن عمل المرأة لا يؤثر سلباً على واجباتها لأسرية، ونحو 27.9% يقطعن بالأثر السلبي لعمل المرأة على واجباتها الأسرية. (رجاء: يناير 2013)

أما قضايا الأحوال الشخصية: فيأخذ مؤشر القضايا المحكومة فقد تضاعف عدد قضايا الاحوال الشخصية التي حكمت المحاكم الى ضعف ونصف، (261) ما بين 1990-2009م وهي نسبة لا تتناسب مع عدد السكان، ولكننا نرجع ارتفاع هذه النسبة الى زيادة عدد اقسام الشرطة والنيابات والمحاكم في الولايات كافة فاقتربت من المواطنين، أما العامل الآخر فهو التحاق النساء بالتعليم والعمل فعلمن حقوقهن مما ساهم في رفع نسبة وعيهن بالحقوق والواجبات والمطالبة

بها، أما العامل الثالث هو صدور قانون الأحوال الشخصية بعد أن كان الأمر يُمضي وفقاً للمنشورات القضائية. يمكن القول أن التعليم له تأثير إيجابي في حركة المجتمع ونظرته للمرأة ودورها في الحياة العامة، وله تأثير إيجابي للمرأة المتزوجة من حيث حرصها على التوازن بين واجباتها الأسرية والتزاماتها الأخرى، إضافة إلى وعيها بحقوقها وواجباتها، وقد لاحظت الدراسة أن النساء اللائي نلن حظاً من التعليم أكثر استقراراً في أسرهن وأن أبنائهن أكثر تفوقاً في مراحل التعليم المختلفة من غيرهن.

معدلات القيد:

في التعليم النظامي

الأساس:

القيد في التعليم النظامي الأساس: تختلف ولايات السودان في نسبة الاستيعاب وذلك لاختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية وطبيعة النشاط الاقتصادي بالمنطقة إضافة لظروف الحرب والسلام. فالجدول التالي يوضح نسب الاستيعاب بمرحلة الأساس حسب الولاية والجنس. ومن الشكل رقم (1) توزيع الاستيعاب حسب النوع في الولايات المختلفة نلاحظ أن عدد الأولاد المستوعبين يفوق عدد البنات في كل الولايات وذلك لأسباب اقتصادية، إجتماعية، وتربوية، فمثلاً ولاية البحر الأحمر يُعْتَبَر الفقر والعادات والتقاليد القبلية من المُحدِثات الهامة في تحديد نسبة البنات في التعليم بل والاولاد أيضاً. أما ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان تعتبر الحرب محدداً فاعلاً في حرمان كثير من البنات من دخول المدارس على الرغم من أن كثير من الدراسات تشير إلى رغبة الاسر والبنات في التعليم تعتبر عالية. وتعتبر ولاية الخرطوم والجزيرة من أعلى المعدلات في الجدول إذ تكاد تتساوى نسبة البنات مع الاولاد في الخرطوم وتقل بقليل في الجزيرة وهذا نسبة لزيادة الوعي بأهمية التعليم، ونسبة تعليم الآباء والأمهات في هذه الولايات تعتبر عالية، إضافة إلى توفر المدارس بالقرب من السكن في الأحياء، وتوفر بيئة مدرسية أفضل من كثير من الولايات البعيدة والتي تعاني من الحروب وبعد المسافات. أما الولاية الشمالية نسبة استيعاب البنات والاولاد تكاد تتساوى بسبب الوعي بأهمية التعليم للبنات. أما ولاية شمال كردفان نسبة استيعاب البنات تقل عن الاولاد وذلك للأسباب السابقة إضافة إلى أن كثير من قبائل شمال كردفان تعتبر من القبائل التي تترحل في مواسم الخريف تبعاً للمرعى، عدم الاستقرار هذا يشكل عائقاً أمام تعليم البنات خاصة وأن كثير من القبائل الرُّحَل ترفض ذهاب البنات إلى المدارس بسبب المسافات الطويلة، أو حاجة الأسرة للبنات لمساعدة والدتها، كما أن هنالك أسباب تتعلق بعدم توفر السكن الداخلي بالمدارس تستطيع الأسرة أن تأمن وجود البنات فيها، أو بسبب العادات والتقاليد. أما ولايات غرب دارفور وجنوب دارفور فتشكل الحرب أحد المحددات الهامة إضافة إلى بعد المسافات. وكما هو ملاحظ أن المحددات لا تختلف كثيراً من ولاية إلى أخرى. وفي الخاتمة يمكن القول أنه في كل ولايات السودان قد تم استيعاب عدد من الأولاد أكثر من البنات في مرحلة الأساس.

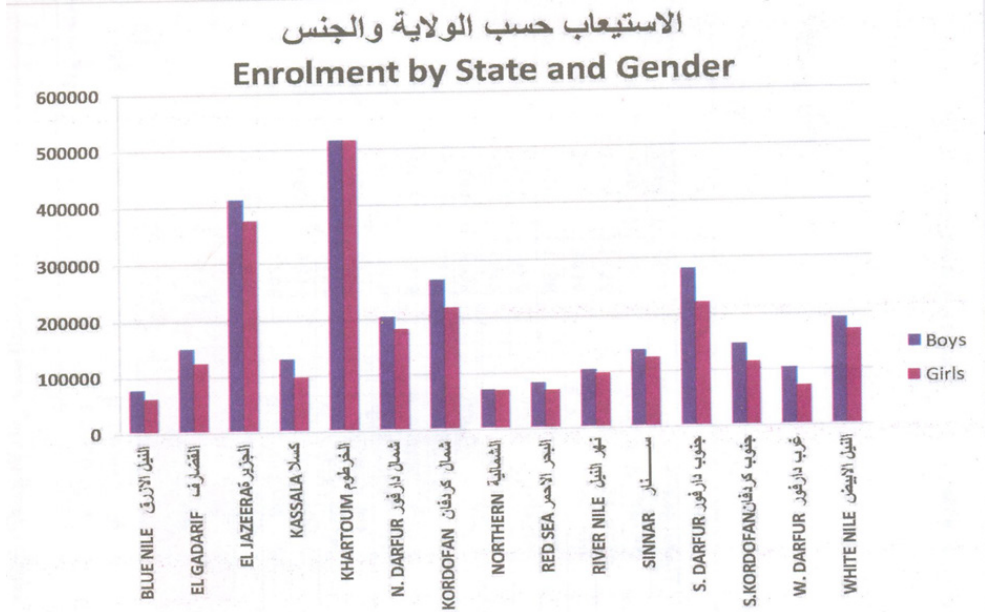
جدول رقم (1): الاستيعاب الظاهري والصافي بمرحلة الأساس حسب الولاية والجنس (المعدل).

تعادل الجنسين	نسبة الاستيعاب الصافي			نسبة الاستيعاب الظاهري			الولاية
	المجموع	بنات	بنين	المجموع	بنات	بنين	
0.91	61.7	58.7	64.5	69.1	65.6	72.4	كل السودان

المصدر: الاحصاء التربوي 2010 - 2011م

بلغ معدل الالتحاق الفعلي لمرحلة الأساس للفئة العمرية من 6-13 سنة حوالي 58,6 % للذكور و55,7% للإناث. وفي التعليم الثانوي كان 52 % و47% للإناث حسب تعداد السكان للعام 2008م.

شكل رقم (1) الاستيعاب لمرحلة الأساس حسب الولاية والنوع.



المصدر: الاحصاء التربوي 2010 - 2011م

الثانوي:

القييد في التعليم الثانوي :

مرحلة التعليم الثانوي (3) سنوات دراسية، هي المرحلة التي تلي مرحلة الأساس (8) سنوات، وتسبق مرحلة الدراسة الجامعية. من الجدول رقم (1) (وزارة التربية والتعليم: 2011: 63) هنالك ملاحظة هامة هي أن نسبة استيعاب البنات في التعليم الثانوي في العام (2010-2011م) أكثر من نسبة استيعاب الأولاد في بعض الولايات مثل الخرطوم، الشمالية، نهر النيل، كسلا والبحر الأحمر. الملاحظة الثانية حسب الجدول رقم (2) (وزارة التربية والتعليم: 2011: 64) فإن أعداد البنات المستوعبات في المرحلة الثانوية أكثر من أعداد الأولاد المستوعبين في المرحلة الثانوية في كافة

الصفوف على مستوى السودان. ومن الجدول نلاحظ أن الفرق بين أعداد البنات المستوعبات بالمرحلة الثانوية في العام الدراسي المذكور يفوق أعداد الأولاد بحوالي 49,179 وهو رقم لا يستهان به. وعلى الرغم من أنه مؤشر إيجابي في صالح البنات إلا أنه يدعو إلى التأمل وإلى الدعوة للبحث حول الأسباب التي تؤدي إلى هذه النتيجة في الوقت الذي تتقارب فيه نسبة البنات والأولاد في التعداد السكاني العام، كما أن العوامل الاجتماعية التي تسهم في حرمان البنات من التعليم تكون أكثر من الأولاد. ولكن هذا مؤشر على إصرار البنات على التعليم والتفوق في هذه المرحلة الحرجة من العملية التعليمية. هذا التفوق العددي ينعكس مباشرة على نسب القبول بالجامعات السودانية كما سنلاحظ ذلك في نسب القبول في التعليم العالي. ويمكن إضافة ملاحظة أخرى لا يعكسها هذا الجدول وهي أن البنات أكثر تفوقاً في نهاية هذه المرحلة (إذا قسنا ذلك بإمتحانات الشهادة السودانية) إذ على مدى سنوات كانت الأولى على مستوى السودان من البنات كما أنهن يحرزن نسبة عالية من المائة الأوائل على مستوى السودان.

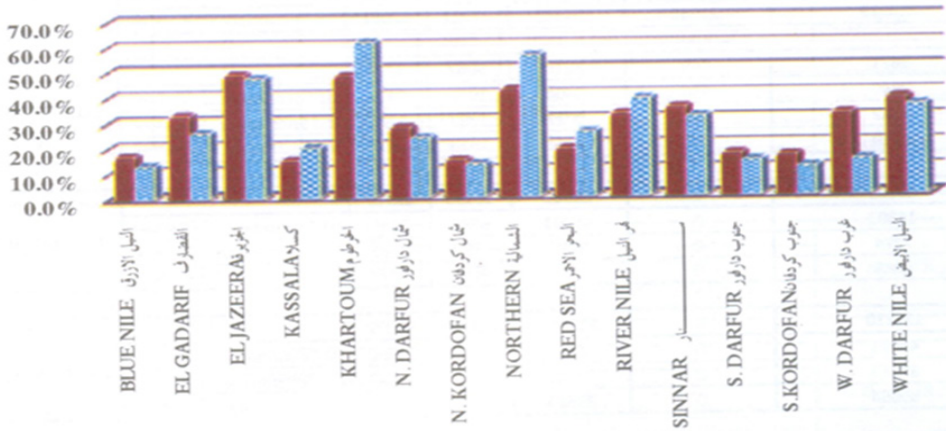
جدول رقم (2) أعداد الطلاب والطالبات بالمدارس الثانوية في السودان في العام 2010-2011م. المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإحصاء التربوي، 2010-2011م، ص 64.⁽³⁾

الفرق	المجموع	بنات	بنين	الصف	كل السودان
15,967	241,420	124,304	117,116	الأول ثانوي	
11,266	193,894	99,741	94,153	الثاني ثانوي	
589	194,983	97,921	97,062	الثالث ثانوي	
49,179	49,179	321,966	308,331	المجموع	

شكل رقم (2) الاستيعاب بالمرحلة الثانوية المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإحصاء التربوي،

2010-2011م ص 63.

نسبة الاستيعاب الظاهري بالمرحلة الثانوية حسب الولاية و الجنس
Gross Enrolment Ratio in Secondary Education by State and Gender



فني:

التعليم الفني الثانوي: بدأ التعليم الفني متأخراً في السودان، ولم يشهد إقبالاً من قبل الطالبات المتفوقات أكاديمياً إذ كنَّ يفضلن التعليم الأكاديمي الثانوي. وقد بدأ التعليم الفني بافتتاح أول مدرسة للتدريب والتوليد بالسودان عام 1920م، وبعدها بعام واحد أُفتتحت مدرسة القابلات بأمدردمان. (سعاد ابراهيم عيسى: 2002:95). ورغم ورود هذه المعلومات في دراسات مختلفة إلا أنه يمكن اعتبار أن البداية للتعليم الفني كانت مع بداية تعليم المرأة في السودان عام 1907م بافتتاح أول مدرسة أولية للبنات على يد الشيخ بابكر بدري، إذ كان الهدف الأساسي هو تعليم البنات اللغة العربية والدين الى جانب الدراسات النسوية التي اقتصرت على الخياطة وتطوير المنسج السوداني. وفي 1971 شهد التعليم الفني تطوراً ملحوظاً حيث افتتحت أول مدرسة فنية للبنات وهي المدرسة الفنية النسوية. ولحقت بها مدارس فنية نسوية في الأعوام التالية. وانحصرت الدراسات الفنية النسوية في مجالات الأزياء والأنسجة، التطريز، الإقتصاد المنزلي، الفنون والديكور، الأعمال اليدوية والطباعة والآلة الكاتبة.

عدد المدارس الفنية النسوية ضعيفاً مقارنة بأعداد المدارس الخاصة للبنين. عدد المدارس الصناعية للبنين 42 مدرسة بالولايات المختلفة، و51 مدرسة تجارية للبنين، و15 مدرسة زراعية، و44 معهد حرفي، بينما هنالك 15 مدرسة نسوية فقط. (الشفاء 2012: 142)، ويمكن تفسير هذا الأمر الى أن ثقافة المجتمع لازالت ترى الحرف مثل النجارة، السباكة، وميكانيكا، وبناء... الخ من المهن المرتبطة بالرجال دون النساء، كما أن المدارس النسوية تختلف قليلاً في مناهجها من المعاهد الحرفية إلا أنها لاتؤهل الطالبة لدخول كثير من الكليات بالجامعات مما يجعل الطالبات يبحثن عن بدائل يعتقدن أنها أفضل، كما أن مستقبل التوظيف فيها غير واضح بالنسبة للبنات الدارسات فيها.

مؤسسات التلمذة الصناعية والتدريب المهني⁽⁴⁾: سعت الدولة لتغيير النظرة الإجتماعية للطلبة وأولياء الأمور لصالح التعليم التقني، وذلك بدعم المراكز المهنية «لتخريج عمال مهرة بشهادات مقدره ولها قيمتها المعتربرة عند تحديد الأجور ليصبح التعليم المهني جاذباً لاعداد كبيرة من مرحلة الأساس». (المجلس القومي للتعليم الفني: 2008). وتحقيقاً لهذا الهدف فقد سعت وزارة التعليم لشراكات مع بعض الدول الشيقة والصديقة، فكان ثمرة هذا الجهد أولاً: مركز التدريب المهني السوداني الكوري. يضم هذا المركز عدد مقدر من الاستاذات والطالبات، بأقسام الحاسوب، الالكترونيات، الكهرباء، قسم تصميم الأزياء. أما الثاني فهو مركز التدريب المهني الخرطوم 2 (المركز الألماني).

جدول رقم (3) خريجات الكليات التقنية بقسم التربية التقنية، كلية التربية جامعة

السودان بين 2007-2011م

الميكانيكا	مدنية	كهرباء	العام الدراسي
2	17	8	2007-2008
2	20	1	2008-2009
1	21	13	2009-2010
9	16	18	2010-2011

المصدر: قسم التربية التقنية، كلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

من الجدول يتضح أن البنات اقتحمن كافة المجالات التي يرغبن في دراستها لا تحدهن قوانين ولا لوائح، إلا أن العوامل الإجتماعية قد تشكل عائقاً في بعض المناطق في السودان. ومن الجدول يتضح أن أعداد الطالبات في تصاعد مستمر، وذلك لحاجة البلاد لهذا النوع من الخبرات، إضافة الى رغبة الطالبات في ولوج هذا النوع من التعليم.

جدول رقم (4) يوضح توزيع المدارس النسوية وأعداد الطالبات للعام 2008-2009

الرقم	الولاية	عدد المدارس	عدد التلميذات
1	الخرطوم	2	398
2	نهر النيل	2	192
3	النيل الابيض	2	96
4	شمال كردفان	1	80
5	شمال دارفور	1	167
6	القضارف	2	199

المصدر إدارة التعليم الفني، وزارة التربية والتعليم 2009م

الجدول يبين عدد المدارس وعدد التلميذات في كل ولاية، من خلال الجدول يتضح أن عدد المدارس وعدد التلميذات في كل ولاية لا يتناسب مع عدد المدارس الاكاديمية في الولاية المعنية وكذلك عدد الطالبات مقارنة بالعدد الكلي للطالبات بالولاية. هذا يلفت النظر الى أن المدارس النسوية تحتاج الى مزيد من الجهد لتأسيس رؤية مجتمعية سليمة، وكذلك حث الحكومة والمجتمع لأهمية مثل هذه المدارس والتي تساهم في تنمية قدرات ومهارات المرأة لمواجهة متطلبات الحياة اليومية.

اتخذ السودان معالجات لمواجهة الظروف الحياتية التي تقف عائقاً أمام التعليم وتعليم

البنات بصورة خاصة ومن هذه المعالجات تعليم المرأة الطاعن

تعليم المرأة الطاعن⁽⁵⁾: الرُّحَل قطاع كبير يمتد في معظم ولايات السودان بنسبة تصل الى

12 % ويعتبر قطاعاً مهماً من الناحية الإجتماعية، الإقتصادية، الأمنية والسياسية. «يملك الرُّحَل في السودان أكثر من 95 % من الثروة الحيوانية ويساهمون في الدخل القومي بأكثر من 20 %، تفتش الأمية وسط هذا القطاع الهام ولا سيما وسط النساء وكبار السن من الرجال، وتتقصه الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة.» (الشفاء: 2012: 170). وتعلل د. الشفاء (2012) في دراستها على اسباب تخلف هذه الشريحة عن ركب التعليم بأن الثقافة المحلية والمعتقدات والعادات شكلت عاملاً هاماً في تأخر التعليم وسط هذه الشريحة الهامة من المجتمع السوداني إذ يعتقد البعض أن التعليم يقود الى الكفر والبعض الآخر يعتقد أن التعليم وسيلة لكسب العيش لهذا فالتعليم للفقراء والمساكين من أبناء الحضر، كما أن الترحال والتنقل شكل عاملاً هاماً. كما أن هنالك اسباب أخرى متعلقة بسياسات الدولة في الفترات التاريخية المختلفة إذ لم تك موضع إهتمام كبير في برامج التخطيط القومي.

خلال العقود الثلاث الماضية أولت الدولة إهتماماً كبيراً بالرُّحَل وأسست نظام تعليم يتناسب مع بيئة الرُّحَل والوضع الإجتماعي والثقافي لهم، بهدف الارتقاء بمجتمع الرُّحَل ووضعهم في الإطار السليم في اتجاه عجلة التنمية في عصر تستند فيه الحياة على العلم والمعرفة. وحسب استراتيجية تعليم الرحل للعام 2009م فقد قفز إجمالي الأطفال المسجلين من الرُّحَل من 16 % الى 33 % منهم 73.7 % من الأولاد و61.8 % من البنات. (استراتيجية تعليم الرحل 2009). نتيجة لهذه الجهود إرتفع عدد المدارس من 762 مدرسة في العام الدراسي 2002-2003م الى 1502 مدرسة في العام الدراسي 2010-2011م. وفي ذات الفترة إرتفع عدد الطلاب من 64.090 الى 167.720 طالب وطالبة، وارتفع عدد الطالبات في ذات الفترة من 32.400 الى 61.681 طالبة. (الشفاء: 2012: 178).

الجدول التالي يوضح استيعاب أبناء الرُّحَل بالمدارس 2002-2011م. (جدول رقم 5)

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد البنين	عدد البنات	المجموع
2002-2003	762	41690	32400	64090
2010-2011	5645	106038	61681	167720

د. عبد الوهاب محمد مصطفى (2011)⁽⁶⁾ ورد في دراسة الشفاء (2012).

من جملة الدراسات السابقة والاحصاءات نلاحظ هنالك جهود كبيرة بُذلت من قبل إدارة تعليم الرُّحَل بوزارة التربية والتعليم وان معدلات الاستيعاب في زيادة مضطردة في جانب البنين والبنات إلا أن هنالك بعض التعقيدات التي يمكن أن تصاحب استيعاب البنات إذ أن هذه المدارس مختلطة حتى الصف الرابع، مما قد يساهم في رفض بعض الأسر لحضور بناتهم للدراسة في فصول مختلطة.

التعليم الجامعي والعالي (التخصصات):

بدأت نواة التعليم العالي في السودان عام 1902م عندما قامت كلية غردون التذكارية بعد دخول الإستعمار الإنجليزي للسودان في عام 1898م، ثم كانت المدارس المهنية منذ العشرينات، وفي عام 1959م منحت درجة البكالوريوس في التخصصات المختلفة بعد أن تغير اسمها لجامعة الخرطوم في عام 1956م. والآن هنالك ما يقرب من 50 مؤسسة أهلية وحوالي 40 مؤسسة حكومية مما

حتم زيادة قبول الطلاب في عام 1990م إلى أن وصل إلى أكثر من 250 ألف طالب بدلاً من 3-5 ألف طالب في الخمسينات والستينات وحتى الثمانينات. ودخلت المرأة هذه المؤسسات منذ تأسيسها بل وشاركت نسبة مقدره منهن في التدريس بهذه الجامعات.

جدول رقم (6) يوضح عدد الطلاب المقيدين للبيكالوريوس بالجامعات الحكوميه والأهليه

بين 2003-2012

البنين		البنات		العدد الكلي للمقيدين	العام الدراسي
87032	46.7 %	99528	53.3 %	186560	م2003/2004
109388	49.8 %	124519	53.2 %	233907	2004/2005
130175	48.8 %	160465	55.2 %	290640	م2005/ 2006
157134	41 %	204157	53 %	384997	2007/2008
167718	43.2 %	204627	52.7 %	388582	2009/2010
201358	49 %	210352	51 %	411710	م2010/ 2011
193163	5.54 %	231565	4.45 %	424728	2011/2012

ملحوظة: الجدول بناء على المعلومات المنشورة بصفحة وزارة والتعليم العالي والبحث العلمي.⁽⁷⁾ حسب إحصاءات وزارة التعليم العالي فإن أعداد المقيدين بالجامعات من البنات والبنين في تصاعد مستمر، ويظهر من النسب التي أمامنا زيادة نسبة البنات بالجامعات عن البنين منذ 1004-2003م حتى العام 2011-2012م، حيث تراوحت نسب البنات بين 55.2 % - 51 % مما يعني أنها كانت أعلى من نسب البنين طيلة العقد الماضي.

أما بالنسبة للتخصصات المختلفة ونسبة تسجيل البنات فيها يمكن أخذ عينة من توزيع العام الدراسي 2011-2012م نموذج لتحليل توزيع البنات والبنين على التخصصات. ففي العام 2011/2012 بلغ عدد الطلاب المسجلين للبيكالوريوس بالجامعات الحكوميه والأهليه حسب التخصص 424728. جدول رقم (7)

المسجلون بكلية	المجموع	البنات	%	البنين	%
الدراسات الاجتماعية	123366	58574	47.5 %	64792	5.25 %
الدراسات الإنسانية	63318	33091	52.2 %	30277	8.74 %
الدراسات التربويه	95919	64546	67.3 %	31373	7.23 %
الدراسات الزراعيه	18583	11471	61.7 %	7112	3.83 %
الدراسات الصحيه	45844	32714	71.4 %	13130	6.82 %
الدراسات الهندسيه	34952	10749	30.8 %	16866	2.84 %
العلوم	34578	17712	51.2 %	17240	8.94 %
الخدمات	2802	485	17.3 %	2317	7.28 %
التخصصات الأخرى	5366	2223	41.4 %	3143	6.85 %

ملحوظة: الجدول يستند الى إحصاء وزارة التعليم العالي 2012.

من الجدول نلاحظ أن الدراسات الصحية تمثل أعلى نسبة تسجيل للبنات فيها وتبلغ 71.4 %، ويرجع هذا لتمييز الطالبات على الطلاب في امتحانات الشهادة السودانية مع العلم بأن كليات العلوم الصحية تختار طلابها من بين المعدلات العالية. كما أن النظرة الإيجابية للمجتمع السوداني لهذا المجال، لما يحققه للأسرة والفرد من مكانة اجتماعية، كما أن كليات التمريض العالي في غالبها من الطالبات ويمثل الطلاب فيها نسبة ضئيلة، عملت الدولة على تشجيعهم لدراسة التمريض بمحفزات مالية وتحسين الأوضاع الوظيفية في الشرطة القوات المسلحة لتزويد من نسبة الطلاب في هذا المجال الذي تحتكره البنات لفترات طويلة. تلي ذلك الدراسات التربوية إذ تشكل البنات نسبة عالية تبلغ 67.3 %، وتنعكس هذه النسبة على أعداد المعلمات التي تفوق أعداد المعلمين في مدارس الاساس بصورة ملفتة، كما أن نظرة المجتمع السوداني للمعلمة نظرة إيجابية مما يحفز البنات لإرتياد هذا المجال رغم ضعف العائد المادي، كما أن خريجي كليات التربية يحصلون على وظائف أسرع من زملائهم من التخصصات الأخرى، وكذلك ترى كثير من الأسر والبنات أن مهنة التعليم تتناسب كثيراً مع طبيعة المرأة وإحتياجاتها، وكذلك الإجازات السنوية والتي تعتبر أطول نسبياً مقارنة بالوظائف الأخرى. كما تزيد نسبة البنات على البنين في كليات العلوم والدراسات الإنسانية. ومن الملفت للنظر أن نسبة البنات في الكليات الزراعية تزيد عن نسبة البنين إذ تبلغ 61.7 % ويفسر البعض هذه الظاهرة الى المعدل الذي تحصل عليه الطالبة أكثر من رغبتها في دراسة التخصص، مع ملاحظة أن نسبة مقدرة من خريجات الزراعة يعملن بسلك التدريس في المدارس الثانوية، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأت الدولة عن طريق التمويل الأصغر في دعم خريجي وخريجات الزراعة وتمويل مشروعات زراعية وتمليكهم أراضي زراعية، وقد حصلت نسبة مقدرة منهم على هذا الحق، كما انتشرت المشاتل المملوكة لخريجات الزراعة مما يوحي بأن هنالك مؤشرات إيجابية تجاه دراسة البنات لكليات الزراعة. أما بالنسبة للدراسات الهندسية فلا زالت نسبة البنين متفوقة على البنات، ويعزى هذا الى أن الكليات المتعلقة بدراسات هندسة البترول والطرق والتي ترتبط بالعمل في الميدان بعيداً عن المدن نجد أن البنات يعزفن عنها، مع التأكيد على وجودهن في الأقسام الأخرى من هندسة الكهرباء، الميكانيكا، معمار، المدنية، والديكور، النسيج، الخ. ولا تظهر في الجدول كلية التربية الرياضية والتي تستوعب نسبة مقدرة من الطالبات اللائي يتخرجن كمعلمات للتربية الرياضية بالمدارس الثانوية أو الجامعات.

التعليم غير النظامي..:

محو الأمية:

أشار التقرير العشري لوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي (فبراير 2012) الى أن « مؤشر معرفة الكتابة والقراءة يحرز تقدماً كبيراً مقارنة بانخفاض معدلاته الى 27.1 % للبالغين في العام 1990م وأقل من 20 % بالنسبة للمرأة. وقد ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة الى 61 % لكلا الجنسين في العام 2007م. وبلغت 71 % للذكور و52 % للإناث. مما تقدم نجد أن قطاع التعليم قد

أحرز قدراً من التقدم في سياق الجهود المبذولة لتوفير التعليم للجميع وتحقيق أهداف الألفية الخاصة بتعميم التعليم الأساسي وتحقيق المساواة بين الجنسين بجميع مراحل التعليم. ومن هذا التقرير يتضح أنه على صعيد محو الأمية أن هنالك تقدماً كبيراً، إلا أننا نتطلع إلى أن المرأة تحتاج إلى أن تتعرف على حقوقها القانونية ومتطلبات سوق العلم والتفنيات الحديثة. مراكز تعليم الفتيات والتدريب: طرحت الوزارة وكذلك منظمات المجتمع المدني عدد من المشروعات التي تعالج مشكلة تعليم البنات في السودان ومنها:

نادي الفتاة ومراكز تعليم اليافعات:

طرحت وزارة التربية والتعليم مؤخراً مبادرة نادي الفتاة تحت إشراف إدارة تعليم البنات. يهدف المشروع إلى جعل البيئة المدرسية أكثر جاذبية للطالبات كما يهدف لتطوير مهارتهن الحياتية. والفكرة تعتبر عودةً وتطويراً لفكرة التدبير المنزلي التي كانت ضمن المنهج بالمدارس الثانوية واختفى هذا المنهج نتيجة لأسباب بعضها متعلق بالظروف الاقتصادية. أما مراكز تعليم اليافعات فقد بادرت بها الإتحاد العام للمرأة السودانية وافتتح عدد من «مراكز تعليم اليافعات» في كثير من ولايات السودان وقد تناولتها الورقة في موضع آخر.

هنالك كثير من الجهود لتبني أنماط مختلفة من مراكز تعليم الفتيات وتدريبها تتمثل في المراكز الاجتماعية والأندية الثقافية، ودور المنظمات النسوية والشبابية، ومراكز الشباب ومراكز التدريب والتنمية التي أسست بشراكات مع المجتمع الدولي، خاصة في الأرياف والمناطق ذات الخصوصية. وللإتحاد العام للمرأة السودانية وحده 78 مركز للتنمية الاجتماعية في عدد 19 ولاية تتاح عبر هذه المراكز خدمة التعليم والتدريب للفتيات عبر برامج محو الأمية أو برامج التقوية الأكاديمية، أو التدريب على المهارات الضرورية. هنالك أيضاً مراكز تابعة لكليات المجتمع التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ولايات السودان المختلفة. ويمكن الإشارة إلى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتي أولتها وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إذ أسست لهم المدارس الخاصة وضعت لهم المناهج التي تناسب احتياجاتهم، وتسعى الوزارات المعنية إلى تهيئة المرافق التعليمية لراحة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

مشكلات تعليم المرأة:

التسرب :

يمثل التسرب واحدة من المشاكل التي تواجه التعليم في مناطق عدة في السودان، ففي دراسة إحصائية أجرتها وزارة التربية والتعليم تلاحظ أن أعلى نسبة لتسرب التلاميذ في مرحلة الأساس هي بين الصف السادس حتى الصف الثامن ومن الإحصاءات المنشورة بكتاب الإحصاء (وزارة التربية والتعليم، 2011: 84) تعرض الدراسة التدفق الحقيقي لفوج الدارسين من الصف الأول (2004-2003م) للصف الثامن (2011-2010م) ويظهر التسرب الكبير من الصف السادس حتى الصف الثامن. من الواضح أن الظروف الاقتصادية ربما تجبر الأسرة على الاستعانة بالبنات أو الولد في هذه السن لزيادة دخلها بدفعه للعمل وحرمانه من المدرسة التي ربما تشكل

عبء اقتصادي على الاسرة خاصة في الأرياف. وفي هذا الصدد أصدرت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي التقرير العشري حول كسب المرأة في الفترة من 2010-2001م الواقع وآفاق المستقبل ورد فيه « تشكل النساء حوالي 85 % من القوى العاملة في الريف في مجال التصنيع الغذائي، كما أن 34 % من العدد الكلي للأسر في الأرياف تعولهن نساء» (وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي: 2012: 15)، هذا يعني أن العبء الأكبر يقع على المرأة مما يجبرها على الإستعانة بالبنات في إدارة شأن الأسرة والنشاط الإقتصادي. وفي دراسة غير منشورة أجراها مركز دراسات المرأة (2013:66) كشفت أن أسباب التسرب عدم الاستقرار الأمني والحرب إضافة للسرعات القبلية وما ينتج عنها من عدم استقرار ونزوح وهجرة داخلية كما هو الحال في جنوب كردفان حيث تلاحظ إرتفاع معدل التسرب بين التلاميذ والتلميذات، كما تضيف الدراسة أن العوامل الإقتصادية الضاغطة تشكل عاملاً هاماً من عوامل التسرب.

الرسوب:

يعتبر الرسوب أحد العوامل التي تؤدي الى التسرب، كما أن الغياب أحد أسباب الرسوب، إضافة الى العوامل الإجتماعية، من مشاكل اسرية بين الأبوين، أو زيادة الأعباء المنزلية على البنات، وعدم اهتمام الأسرة بمراجعة لدروس وأداء الواجبات المدرسية. في بعض الأحيان الفقير يحرم الطالب من تناول وجبات كافية بالمدرسة. كما يشكل عدم كفاية عدد الكتب للطلاب عاملاً مؤثراً في رسوب بعض الطلاب. كما أن تعامل المعلم وتأهيله قد يؤدي الى رسوب الطالب أو الطالبة في المادة المحددة.

الغياب:

تتغيب البنات عن المدارس لأسباب إجتماعية أو إقتصادية أو بسبب عدم الاستقرار كما هو الحال عند قبائل الرُّحَل أو عدم الاستقرار نتيجة للنزوح في حالات الصراع القبلي والحروب. فالأسباب الاجتماعية من الممكن أن تكون مشاكل داخل الاسرة بين الابوين، أو الزواج للبنات. أما الاسباب الاقتصادية فمنها الفقر وحاجة الاسرة للبنات للعمل بالمنزل لمساعدة الأم أو حتى العمل خارج المنزل لزيادة دخل الأسرة. كما أن هنالك اسباب أخرى للغياب منها عدم أداء الواجبات المدرسية، أو الرسوب أو الغش وهي اسباب أكاديمية وسلوكية متعلقة بالطالبة. هذه العوامل متداخلة ويؤثر كل منها على الآخر.

جدول رقم (8) يوضح نسبة التسرب والإعادة في العام 2007-2008م

النوع	التسرب	الإعادة
بنين	2.7 %	5.4
بنات	2.5 %	5.2

المصدر وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء 2007-2008م

من الجدول يتضح أن نسبة التسرب والإعادة في صفوف البنين أعلى منها في صفوف البنات بنسبة قليلة، وفي دراسة لوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي أشارت الدراسة الى أن هذه النسب

تتفاوت من ولاية لأخرى، إذ نجد أن ولاية الخرطوم أقل نسبة في التسرب والإعادة حيث بلغت نسبة التسرب 0.4 % أما البنين فبلغت 0.3 % والإعادة 0.6 % و 0.9 %، ويمكن ان نعزي هذا لإهتمام ووعي الأسرة بالتعليم بالولاية، إضافة للظروف المتعلقة بحياة المدن وأهمية التعليم فيها. أما أعلى نسب للتسرب حسب الدراسة فهي في ولاية البحر الأحمر وكسلا ويرجع ذلك للعادات والتقاليد السائدة في تلك المناطق.⁽⁸⁾ وفي دراسة أجراها مركز دراسات المرأة (2013) عن وضع المرأة في التعليم في السودان، أشارت الدراسة أن بعض المشكلات المتعلقة بالطالبة، وأخرى متعلقة بالمعلم، المنهج، الاشراف التربوي والتمويل. تنعكس هذه المشكلات على العملية التعليمية في مجملها وتؤدي الى التسرب أو الغياب أو الرسوب للطالبة. وقد عززت دراسة أخرى هذه النتائج فيما يختص بالبنات وتعليميهن حيث اشارت دراسة أجرتها وزارة التربية والتعليم (أم كلثوم: 2013م) ان هنالك محددات اقتصادية وتربوية وإجتماعية تعمل على تأخر أو عدم التحاق البنت بالمدرسة. المحددات الاقتصادية: وهي الفقر، حاجة الأسرة للبنات للأعمال المنزلية والعمالة، بعد المدرسة عن السكن، عدم الاستقرار وسط قطاع الرُّحل. أما المحددات الاجتماعية: جهل الأبوين، العادات والتقاليد المحلية، تفضيل تعليم الولد على البنت، الثقافات المحلية السالبة تجاه تعليم البنت، تخوف الاسرة على البنت من المجتمع، الأمن، الزواج في بعض المناطق، الأعباء المنزلية التي تلقى على عاتق البنت والتي قد يتضارب أداؤها مع التوقيت المدرسي. أما المحددات التربوية: تتعلق بالسياسات التربوية والمناهج الدراسية، بيئة المدارس والمعلم.

المشاركة في تعليم المرأة: الجهات الحكومية:

يعتبر ملف التعليم من أولويات الدولة في السودان بصرف النظر عن النوع، أو مستوى التعليم سواء أن كان تعليم ما قبل المدرسي أو الاساس أو الثانوي والجامعي، وكذلك على المستوى الجغرافي سواء أن كان اتحادي أو ولائي أو محلي، وتعتبر الحكومة أن من واجباتها تجاه المواطن ومن أولى حقوقه التي نص عليها الدستور. ويقع على عاتق الدولة رسم سيايات التعليم، وسن التشريعات التي تضمن التعليم الجيد للمواطن، وإعداد المناهج، وتدريب المعلم، وتأهيل المرافق التعليمية، وتوفير البيئة المواتية للطلاب من الجنسين، وتوفير الميزانيات للعملية التعليمية برمتها. على الرغم من أن الاستراتيجية ربع القرنية 2003-2027م لوزارة التربية والتعليم قد أكدت على معالجة المشكلات والصعوبات الاقتصادية عن طريق رفع ميزانيات التعليم العام في المركز والولايات لتحقيق تعميم التعليم الأساسي وذلك بخفض تكلفة التعليم واستمرار مجانيته ومراعاة الاسر الفقيرة في المناطق الريفية والنائية، إلا أن التمويل والإنفاق على التعليم لازال أقل من الطموحات. وحول قضايا تمويل التعليم فقد أوصى المؤتمر القومي للتعليم والذي عُقد في فبراير 2012م، أوصى بأن على الدولة أن تبذل مزيد من الجهد في تمويل التعليم، وأشار الى أن هنالك مشاركة في تمويل التعليم بين الحكومة من جهة والجهد الشعبي والقطاع الخاص من جهة أخرى انعكس اثرها ايجابياً على معدلات مؤشرات التغطية. كما اشار الى ان كثير من العاملين في

حقل التعليم يرجعون عدم الرضا عن حال التعليم الى ضعف التمويل خاصة وأن البيانات حول الإنفاق غير متوفرة. كما اشار البيان الى بذل مزيد من الجهود نحو الارتقاء بالكفاءة الداخلية للنظم التعليمية وتحديثها نحو تحقيق جودة التعليم، وتقليل الهدر التربوي بكافة أشكاله. كما ذكر البيان أنه لم تتم الاستفادة من الأوقاف والزكاة في تمويل التعليم، وأنه مازالت مصادر تمويل التعليم غير الحكومي من مشاركة شعبية وعون أجنبي في صيغتها التقليدية (المؤتمر القومي للتعليم: 2012م). وعلى الرغم من ذلك نجد أن وزارة التربية والتعليم تخصص 25 % من ميزانية التعليم لتعليم البنات، كما ان البرلمان قد أصدر كثير من القرارات والتوجيهات التي تدعم تعليم البنات في السودان، وتخصيص ميزانية خاصة لتعليم البنات. في نظام الحكم الاتحادي خصصت المحليات 75 % من الميزانية لميزانية التعليم.

منظمات المجتمع المدني :

إن التعليم في السودان بدأ أهلي ولايزال المجتمع أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني يقوم بدور كبير في التعليم من حيث إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى. ويعتبر المجتمع الأهلي سابقاً للجهود الرسمي إذ كان التعليم في بدايته أهلياً أو شعبياً خالصاً إعتد على شيوخ الطرق الصوفية الذين جاءوا الى السودان بدعوة من ملوك مملكة سنار، فأسسوا الخلاوى، هذا الامر قاد الى تأسيس بناء أساس متين لتعاليم الإسلام وبناء العقيدة الإسلامية واللغة العربية في المدن والقرى، وكان المنهج إضافة للغة العربية والقرآن والتربية الإسلامية يحتوى على الحساب (لجنة معاهد التربية السودانية: 1995: 15). تبرع كثير من الرأسماليين ببناء المدارس والقاعات الدراسية على مدى تاريخ السودان. كما أن الأوقاف الاسلامية والمؤسسات الاجتماعية والطرق الصوفية التي تؤسس الخلاوى قد ساهمت كثيراً في تأسيس التعليم في السودان، إلا أن التكاليف الجارية للتعليم هي ما يعيق تطوير العملية التعليمية. وعلى الرغم من مساهمة المجتمع في التعليم في السودان إلا أن العبء الأكبر يقع على عاتق الدولة.

حديثاً لعبت المنظمات الخيرية دوراً بارزاً في التعليم في السودان كماً ونوعاً، وأبرز هذه المؤسسات هي منظمة الدعوة الإسلامية التي أسست منذ الثمانيات من القرن الماضي المجلس الأفريقي للتعليم الخاص، ويعتبر المجلس الأفريقي من المؤسسات المميزة في تقديم خدمة التعليم في السودان من حيث المستوى الأكاديمي، والتربوي، والبيئة التعليمية من مدرسة مهيئة وأستاذ مؤهل في كافة المراحل الدراسية -قبل المدرسي والاساس والثانوي-. وهنالك منظمات أخرى ساهمت مساهمة نوعية مثل منظمات رعاية الأيتام التي خصصت فصول لتعليم أمهات الأيتام لتأهيلهن محو الأمية ولإدارة مشروعات تدر عليهن عائد مادي يسهم في تحسين أوضاعهن. أما منظمات الأمم المتحدة كاليونسيف فتقدم بعض مساعدات تأخذ شكل منح، وتساهم في التعليم في مناطق الحروب والنزاعات القبلية فقد اسست عدد من المدارس في معسكرات النازحين بدارفور بشراكة مع المنظمات الوطنية، وكذلك منظمة اليونسكو. وبشراكة بعثة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية مع منظمات وطنية مثل منظمة لينة لتنمية وبناء قدرات المرأة فقد أسست عدد

من المدارس بمعسكرات النازحين في دارفور، وكذلك قرى العائدين من مناطق النزوح بدارفور، كما عملت منظمة لينة لتنمية وبناء قدرات المرأة بتعليم 44,000 بنت في ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وكسلا، كما شاركت في برنامج محو الأمية وتعليم الكبار ورياض الأطفال، وتدريب القابات، والتعليم الإلكتروني (مقابلة مع عابدة، بتاريخ 3 مارس 2013)، وهذه الولايات هي التي تعاني من تدني نسبة تعليم البنات بسبب الحروب أو التقاليد وعدم الاستقرار كما هو الحال في ولاية كسلا. وفي مؤتمر المانحين الذي عقد بالدوحة التزمت المنظمة ببناء التعليم وتمويل عبر صندوق الشرق⁽⁹⁾. ومن المنظمات الوطنية التي ساهمت في مشروعات التعليم فإن منظمة مبادون بشراكة مع جامعة الدول العربية قد أسست عدد من المدارس للنازحين بولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق وهي الولايات التي تأثرت بظروف الحرب والصراعات القبلية، وبشراكة مع اليونيسيف ساهمت في بناء وصيانة عدد من المدارس بمناطق النزاعات بجنوب كردفان (تقرير مبادون: 2013). كما تساهم المنظمات الشبابية والطلابية في صيانة وتشبيد المدارس.

لعبت التنظيمات النسوية القومية دوراً بارزاً في رفد حركة تعليم المرأة عبر التطوع لبرامج محو الأمية، ورياض الأطفال والمدارس الخاصة. وأبرز الفاعلين في هذا المجال الاتحاد النسائي 1964-1952م، وإتحاد نساء السودان 1985-1969م، والإتحاد العام للمرأة السودانية 1990 حتى الآن. نورد هنا بعض النماذج للمبادرات التي اضطلع بها الإتحاد تعاوناً مع المؤسسات الرسمية متمثلة في وزارة التربية والتعليم- إدارة تعليم البنات والمجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار. الإتحاد العام للمرأة السودانية له أكثر من 27 ألف فرع في كافة ولايات ومحليات السودان. أسس الإتحاد أمانة التعليم ومحو الأمية استطاع الإتحاد من خلالها على المستوى القومي تنفيذ كثير من الأنشطة والبرامج التي ترتقي بتعليم المرأة في السودان. أهمها مشروع «إقرأ للجميع»، ومهرجان الدعوة لتعليم البنات تحت شعار «عَلِّم بنتاً ترفع أمة»، وجائزة فاطمة طالب⁽¹⁰⁾ لمحو الأمية، ومهرجان تكريم النبوغ والتفوق، ومشروعات الطفولة المبكرة، مشروع تنمية المهارات الحياتية للطالبات، ومشروع المكتبات والإذاعات المدرسية، ومشروع كفالة طالب علم، ومشروع تعليم المرأة الطاعن وبنات الرُّحل، ومشروع تحسين البيئة المدرسية، ومشروع إنشاء وتأهيل رياض الأطفال بلغ عددها (2117) روضة، وساهم الإتحاد عبر مشروع تأهيل البيئة المدرسية، تنفيذ عدد 252 مشروع إستفاد منه الطلاب والطالبات الفقيرات في المناطق الريفية وتمثلت أنشطة المشروع في دعم وتأهيل المدارس -تشبيد الفصول، إجلاس التلاميذ، دعم الداخليات، تشبيد الحمامات، توفير مبردات وخزانات المياه، توزيع الزي المدرسي والحقيبة المدرسية- كل ذلك بدعم الأمهات مع المجتمعات المحلية. قاد الإتحاد عدد من المبادرات في مجال تعليم وتدريب المرأة ومجالات محو الأمية الإبداعية والتقنية للمرأة. كما أسس الإتحاد مراكز تدريب وتعليم الفتيات أو ما عُرف «بتعليم اليافعات»

الخطى المستقبلية :

إهتمت الدولة بتعليم البنات خلال العقد الماضي، وبتوجيه من رئيس الجمهورية أنشئت إدارة تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم في العام 2000م. وقد إعتمدت الإدارة في إعداد استراتيجيتها

على المرجعيات الوطنية والدولية وتتمثل مهامها في الوفاء بالتزامات السودان حيال المواثيق الموقع عليها من خلال رؤية تنموية شاملة لرفع الوعي بأهمية تعليم البنات خاصة في المجتمعات الريفية وربط التعليم بسوق العمل ودمج مفهوم النوع في التربية، الى جانب إقترح مشاريع مدرة للدخل والبحث عن تمويل لها، وتوفير منح دراسية للبنات الفقيرات وأستيعاب 628,593 بنت من الأطفال خارج المدرسة في الأعوام (2012م - 2016م). ووُضعت الخطة الاستراتيجية الربع قرنية 2003-2027م والتي من أهم محاورها دعم برامج التعليم غير النظامي، تعزيز وفتح القنوات بين التعليم النظامي وغير النظامي، رفع ميزانيات التعليم العام، وخفض تكلفة التعليم، تطبيق مجانية التعليم. إضافة الى تدريب المعلمين وتطوير المناهج، توفير الكتاب المدرسي، البيئة المدرسية، إدخال التعليم المهني والتقني والفني للفتيات ضمن المناهج. كما تعمل الاستراتيجية على معالجة المشكلات المتعلقة بالتعليم المذكورة في هذه الورقة. (التخطيط التربوي، 2003). كما وضعت استراتيجية تعليم البنات 2012—2016م، إلتزاماً بالدستور، ووفقاً لخطة التنمية في السودان والتزاماً بالإتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها السودان، أهداف التعليم للجميع، الأهداف الإنمائية للألفية. كما ان هنالك خطة تعليم البنات، وخطة لتنشيط وتمكين الفتيات، كما أن هنالك خطط لاجاد تعليم بديل وفرص تمكين إقتصادية لليافعات خارج المدرسة.

عناصر الضعف والقوة في تعليم المرأة:

أولاً: عناصر الضعف على الرغم من المؤشر الإيجابي العام في تعليم البنات في السودان إلا أن هنالك كثير من المناطق تعاني من ضعف إستيعاب البنات في المدارس، وقلة الوعي بأهمية تعليم البنات، الثقافة المحلية لبعض القبائل تشكل عائقاً أمام تعليم البنات، طبيعة النشاط الإقتصادي لبعض القبائل غير المستقرة يحرم كثير من الفتيات من التعليم، وهذا جزء من المؤشر المجتمعي في عملية تعليم البنات. أما فيما يلي بنية المؤسسات التعليمية فلا زالت هنالك نسبة عالية من المدارس تعاني النقص في المباني المعامل والأدوات، كما أن نقص الكتاب المدرسي يشكل عقبة أمام بعض المدارس. تساهم الحروب والنزاعات القبلية مساهمة كبيرة في عدم استقرار الأسر وتشريدها مما يعطل العملية التعليمية للجنسين والبنات بصفة خاصة. الفقر أحد العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على تعليم البنات. ضعف الميزانيات المرصودة للتعليم مقارنة بميزانيات اخرى يشكل تحد كبير أيضاً امام العملية التعليمية، تأهيل الأستاذ وتدريبه بصورة مستمرة لمواكبة المتغيرات في العملية التعليمية يعتبر تحدٍ يواجهه وزارة التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم العالي. التعليم الفني والتقني لايزال ضعيفاً وسط البنات.

ثانياً: عناصر القوة:

من أهم عناصر القوة أن الدولة على أعلى مستوياتها تولي تعليم البنات أهمية خاصة، وأن جعلت الدولة تعليم الفتيات تحت اشراف ورعاية حرم رئيس الجمهورية. وبتوجيه من رئيس الجمهورية أنشئت إدارة تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم وسُخرت لها الإمكانيات المتاحة للنهوض بتعليم البنات، هنالك وعي كبير من قبل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية بقضية

الهوامش:

- (1) الكنداكة لقب يطلق على أم الملك، وأطلق على اسم المملكة في بعض الكتابات الكنداكة.
- (2) الخلوة هي مؤسسة تعليمية أهلية تعمل الى تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة والحساب، بعض الخلاوى تدرس أمهات الكتب في الفقه والحديث واللغة. وهي تعادل الكتاتيب في بعض الدول العربية، كثير من علماء السودان يرجعون الفضل في علمهم الى هذه الخلاوى التي بدأوا بها حياتهم العلمية.
- (3) الجدول جزء من جدول يحتوي على إحصاءات كل ولايات السودان، ولاننا بصدد الحديث عن الإحصاء القومي لكل فقد حصرنا الجدول في الجزء الخاص بعموم السودان.
- (4) التعليم والتدريب المهني، (Vocational Education) تعليم يتم تصميمه لإعداد العمال المهرة للصناعة عامة، والصناعة البترولية والصحية والزراعية والتجارة.. الخ ويدرس الطلاب في مركز التدريب المهنية. وتتضمن برامج التعليم المهني والحرفي دراسات تطبيقية لتنمية المهارات بنسبة 75 % ودراسات نظرية متعلقة بهذه المهنة بمعدل 25 %. حسب إدارة التعليم الفني، وزارة التربية والتعليم.
- (5) حرصاً من الدولة على تعليم التلاميذ في سن التعليم العام فقد عملت على تعليم الرُّحَل عبر إدارة تعليم الرُّحَل بوزارة التربية والتعليم. ينتظم تعليم الرُّحَل في نوعين هي المدرسة المتنقلة والمدرسة المستقرة. يستمر التعليم في المدارس المتنقلة لمدة أربع سنوات ينتقل بعدها التلاميذ الى المدارس المستقرة، وهي مدرسة مختلطة تعمل بمدرس واحد، ويمكن ان تكون في الخيام أو تحت الأشجار أو أي مباني مؤقتة. ويدرس فيها المنهج القومي السوداني، ونتيجة لظروف عدم الاستقرار توقيتها الدراسي يُرتَّب وفق ظروف المواطنين، كما أن عدد التلاميذ يجب أن لا يقل عن خمسة عشر ولا يزيد عن ثلاثين تلميذ
- (6) الجدول تم اختصاره على السنوات الأولى والأخيرة وحُذِف منه عدد الصفوف.
- (7) موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mohe.gov.sd
- (8) بعض القبائل التي تعيش في شرق السودان تعيش في المناطق الريفية البعيدة عن المدن، كما ان نظرتهم للمرأة والبنات انها يجب أن تبقى بالبيت تحت حماية الوالد حتى تتزوج وتكون تحت حماية الزوج. كما أن نظرتهم للتعليم عموماً فيها كثير من عدم الإهتمام وليس من أولوياتهم. وكذلك يشكل الفقر عاملاً هاماً في التسرب والهروب من المدرسة حتى أن الدولة والمنظمات الطوعية تبنوا مشروعاً لتوزيع الغذاء على الطلاب يستند الى نسبة حضورهم بالمدارس. وهذا يعني أن المشكلة متعلقة بالعادات والتقاليد لهذه القبائل ونظرته تجاه التعليم عموماً سواء أن كانت بنت أو ولد اضافة الى النظرة الخاصة للمرأة عند هذه القبائل. لهذا نحتاج أن نرى الصورة الكلية لهذه الولايات، والمعالجات التي تمت بواسطة الدولة متمثلة في الوزارة إضافة للمنظمات الطوعية.
- (9) وهو صندوق أُسس بواسطة رئاسة الجمهورية وبدعم من الدول الصديقة والشقيقة لتنمية شرق السودان باعتباره من أكثر المناطق حاجة للتنمية، والتعليم.
- (10) الأستاذة فاطمة طالب رائدة من رائدات التعليم في السودان وأول مديرة لمدرسة ثانوية في السودان.

المصادر و المراجع:

- (1) الشفاء عبد القادر حسن على (2012)، تعليم البنات في السودان: الماضي، الحاضر والمستقبل، مركز دراسات المرأة، مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم، السودان.
- (2) الإتحاد العام للمرأة السوداني (2011)، المرأة السودانية أرقام وحقائق، أمانة الإحصاء والبحوث والمعلومات، الخرطوم، ط6
- (3) سعاد إبراهيم عيسى (2002م)، تعليم الفتاه السودانيه،
- (4) رجاء حسن خليفة (يناير 2013)، بيئة المشاركة النسوية على المستوى الولائي 2012-1990م، مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم، السودان.
- (5) رجاء حسن خليفة (2013) الحركة النسائية السودانية المعاصرة ودورها التربوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية.
- (6) غالية حاج عبده ، (بدون تاريخ)، كتاب التعليم: العطاء الصادق في ساحات المعرفة، الإتحاد العام للمرأة السودانية، أمانة الإحصاء والبحوث والتوثيق.
- (7) دستور جمهورية السودان الإنتقالي 2005م، جمهورية السودان وزارة العدل، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم السودان.
- (8) الخطة الإستراتيجية ربع القرنية 2007 - 2031م، وثائق وزارة التربية والتعليم، السودان.
- (9) الخطة الخمسية لوزارة التعليم العام 2012_2016م، وثائق وزارة التربية والتعليم، السودان.
- (10) المجلس القومي للتعليم الفني: 2008م، وثائق وزارة التربية والتعليم
- (11) المسح التربوي لقطاع التعليم الأساسي 2007 م، وثائق وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، السودان
- (12) السياسة القومية لتمكين المرأة (مارس 2007م)، وثائق وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، السودان.
- (13) استراتيجية تعليم البنات 2009 _2011م، وثائق وزارة التربية والتعليم، السودان.
- (14) توصيات المؤتمرات القومية السابقة لتعليم البنات، وثائق وزارة التربية والتعليم، السودان.
- (15) توصيات المؤتمر القومي للتعليم (فبراير 2012م)، وثائق وزارة التربية والتعليم، السودان.
- (16) موجهات الخطة الخمسية القومية 2012_2016م، وثائق وزارة التربية والتعليم، السودان.
- (17) وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتخطيط التربوي، (بدون تاريخ)، الإحصاء التربوي 2010-2011م، دار آفاق للحاسوب والطباعة، أم درمان، السودان.

- (18) وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي (فبراير 2012) التقرير العشري حول كسب المرأة -2001
2010م: إحصائي نوعي، الخرطوم السودان.
- (19) موقع وزارة التربية والتعليم، غايات التعليم في السودان www.moe.gov.sd/gool.htm
- (20) مقابلة مع عابدة محمد عطا المنان المدير التنفيذي لمنظمة لينة لتنمية وبناء قدرات المرأة،
بتاريخ 3 مارس 2014م.